



مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: العوامل المحددة لقرار التأجير لدى شركات الاعتماد الایجارى فى الجزائر: (دراسة ميدانية بالجزائر العاصمة)

اسم الكاتب: د. حشماوي محمد، أ. عياد حنان

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1678>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 17:03 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتوفرة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



العوامل المحددة لقرار التأجير لدى شركات الاعتماد الاجاري في الجزائر: (دراسة ميدانية بالجزائر العاصمة)*

د. حشماوي محمد**

أ. عياد حنان**

*تاریخ التسليم: 9/11/2015م، تاریخ القبول: 13/7/2016م.

أستاذ محاضر / مدير المدرسة التحضيرية للعلوم الاقتصادية / الجزائر.

***باحثة دكتوراه / جامعة الجزائر 03/ الجزائر.

In addition, the study relies on seven main hypothesis in the field, and uses a descriptive analytical method. SPSS system is utilized in order to analyze the results, in addition to the use of the standard deviation, the arithmetic average, and one sample T-Test, The study reached a number of results:

- Factors related to the legal, economic and political conditions are the most influential factors in the leasing decision process at leasing companies among the study sample.
- Leasing decisions are made based on a number of factors and not on a single factor, which are related to the lessee's personal characteristics, credit policy of the leasing company, the leased asset, lessee's financial status, lessee's activity, and finally the available guarantees.

The study recommends encouraging the concept of leasing in Algeria, and the importance of adopting financial and non-financial criteria in order to make the right leasing decision by leasing companies.

Key words: leasing decision, leasing companies, Lessee, lessor, Algeria

مقدمة:

من المعروف أن أغلب المؤسسات تواجه عقبات عديدة في طريق نموها وتطورها، لكن تبقى عقبة التمويل العقبة الأولى - ولا تزال كذلك-. فمشكل التمويل يرهن مستقبل المؤسسات ويضعها في خانة محدودة الخيارات بل يهدد أيضاً وجودها. كما أن هذا المشكل ليس خاصاً ببلد أو منطقة محددة، بل هو مشكل شائع في مختلف بلدان العالم لكن بدرجات متفاوتة، وإثر التطورات الاقتصادية والعلمية. توجب إحياء وتجديد الأساليب التمويلية بما يتناسب معها ومع التطورات الجارية، لذلك برزت العديد من أساليب التمويل المتخصصة كرأس المال المخاطر، والاعتماد الإيجاري وغيرها.

وبالرغم من تنوع أشكال التمويل، وإختلاف مصادرها استطاع الاعتماد الإيجاري أن يحتل مكانة مهمة، منذ ظهوره على يد رجل الصناعة الأمريكي (D. P. Bouthe) وشريكه Schoenfeld سنة 1952 بتأسيس شركة الولايات المتحدة الأمريكية للتأجير «United states leasing corporation» بمدينة سان فرانسيسكو (قدري، 2003).

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة لقرار التأجير لدى شركات الاعتماد الإيجاري. وتحديد درجة تأثير هذه العوامل في قرار التأجير، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبيان من 78 سؤالاً مقسماً على ثلاثة أقسام. لجمع المعلومات من عينة الدراسة المكونة من 25 موظفاً مشاركاً في قرار التأجير لدى 5 شركات إعتماد إيجاري في الجزائر العاصمة. اعتمدت الدراسة على سبع فرضيات رئيسية، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وخليل البيانات، والنواتج التي تم الوصول إليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) لإختبار عينة واحدة (one sample T-test). لتتوصل هذه الدراسة لعدد من النتائج أهمها:

- العوامل المتعلقة بالظروف القانونية، الإقتصادية والسياسية من أكثر العوامل تأثيراً في قرار التأجير لدى شركات الاعتماد الإيجاري محل عينة الدراسة.
- قرار التأجير يبنى على أساس عدد من العوامل وليس على عامل واحد، تمثل حسب الأهمية في العوامل المتعلقة: بالسمات الشخصية للمستأجر، وبشركة الاعتماد الإيجاري، وموضع عملية التأجير، وبالمركز المالي للمستأجر، وبنشاط المستأجر وأخيراً الضمانات. كما أوصت الدراسة بتشجيع الاعتماد الإيجاري في الجزائر، وضرورة اعتماد المعايير المالية، وغير المالية من أجل بناء قرار تأجير سليم.
- الكلمات المفتاحية: قرار التأجير، شركات الاعتماد الإيجاري، المؤجر، المستأجر.

Determining Factors behind Leasing Decisions among Leasing Companies in Algeria: A Field Study in the City of Algeria

Abstract:

This study aims at identifying the specific factors behind leasing decisions at leasing companies, and determining the degree of the impact of these factors on processing a leasing decision. To achieve the objectives of the study we prepared a questionnaire of 78 questions, divided into three sections and distributed among a sample that consists of 25 employees who are involved in the leasing decision process at five leasing companies in Algeria.

- وتدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:
- كيف تتم عملية صياغة قرار التأجير والمخاطر المرتبطة به؟
 - فيم تمثل الترتيبات القانونية للاعتماد الإيجاري والمؤسسات الممارسة له في الجزائر؟
 - فيم تمثل العوامل المحددة لقرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري محل الدراسة؟

أهمية الدراسة ودواتها:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على أهم وأخطر قرار تقوم به شركات الاعتماد الإيجاري، والتي تحقق منه العوائد مقابل تحمل المخاطر، والتي تمثل أساساً في تخلف المستأجر عن السداد، لذا كان من الضروري التطرق إلى العوامل التي يعتمدها المؤجر في إعداد التركيبة المثالية لاتخاذ قرار تأجير سليم، والشروط الواجب توفرها لدى المستأجرين المحتملين ليتم منحهم الاعتماد الإيجاري. إن الدافع وراء اختيار هذا الموضوع يرجع إلى:

- القناعة الخاصة بما يمكن أن يلعبه الاعتماد الإيجاري في الجزائر إذا ما تلقى الاهتمام الكافي لاحتلال المكانة المناسبة له في السوق كصيغة تمويلية مستحدثة.
- حداثة الموضوع واقترانه بالإصلاحات الإقتصادية، أي تضاعف عدد شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر في الآونة الأخيرة مقارنة بالسنوات الماضية.
- أهداف الدراسة: تهدف هذا الدراسة إلى:
- تسليط الضوء على العوامل التي تأخذها شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر بعين الاعتبار عند إتخاذ قرار التأجير.
- معرفة وتحديد الأهمية النسبية للعوامل المستخدمة في تقييم المستأجرين عند إتخاذ قرار التأجير.
- تقييم قدرة شركات الاعتماد الإيجاري على تطبيق سياستها الإنتمانية في ظل المحيط الذي تنشط فيه.

فرضيات الدراسة:

- تحليل ودراسة إشكالية الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية على أساس أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر وبين:
- العوامل المتعلقة بالسمات الشخصية للمستأجر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$):

15-16)، ليصبح الاعتماد الإيجاري من مظاهر الاقتصاد المعاصر وانتشر التعامل بهذه الصيغة على نطاق واسع عالميا، كما شمل المؤسسات الكبيرة منها والصغرى، وهو ما دفع بالهيئات المحلية والدولية إلى وضع أسس عامة لتسهيل التعامل بهذا الأسلوب التمويلي وتشجيعه، خاصة أنه يقدم مزايا كثيرة لختلف الأطراف.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تبني الاعتماد الإيجاري وذلك سنة 1990 في ظل قانون النقد والقرض، أما التطبيق الفعلى له فكان سنة 1996، وهو ما سمح بعدد من البنوك بإدخال الاعتماد الإيجاري ضمن خدماتها، وإنشاء شركات متخصصة بهذا التمويل، سواء كانت شركات خاصة، أو مختلطة بمساهمة من طرف البنوك العمومية، ومع تزايد عدد المؤسسات المالية التي تعمل في مجال الاعتماد الإيجاري والاقبال على هذا النوع من التمويل، فإن المبالغ المستثمرة في الاعتماد الإيجاري تعرف بدورها نمواً وزيادة متواصلة، وهو ما يعكس النمو الذي يعرفه سوق الاعتماد الإيجاري حيث حقق الاعتماد إيجاري من خلال شركات الاعتماد الإيجاري فقط في نهاية سنة 2012 ما قدره 14873 مليون دينار جزائري، وفي نوفمبر 2013 حقق 17244 مليون دينار جزائري، أي بنسبة نمو 13,75% (موقع الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية ABEF 2013).

وعلى الرغم من التوسيع الكبير في عمليات الإقرارات من خلال الاعتماد الإيجاري إلا أن هناك ترددًا من قبل البنوك والمؤسسات المالية لمنح المزيد من القروض، أو فرض إجراءات إضافية كالضمادات، رغم أن هذا المصدر التمويلي يتميز بالمرنة في الأصل، من هنا جاءت هذه الدراسة لتحديد العوامل المحددة لقرار التأجير لدى شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر وأكثرها أهمية، من خلال دراسة واقع منح الاعتماد الإيجاري في عينة من المؤسسات المالية بالجزائر العاصمة.

إشكالية الدراسة:

تعد جريمة الجزائر في مجال الاعتماد الإيجاري جريمة حديثة نسبياً، إضافة إلى أن المؤسسات العاملة في هذا المجال قليلة العدد والخبرة، لذا فهي تناول تطبيق خلفيتها مع القروض التقليدية على الاعتماد الإيجاري، دون الأخذ بعين الاعتبار الضمان الأول المتمثل في الأصل الممول الذي يغنى عن الضمادات الإضافية، أو يخفف منها على الأقل إلى جانب عوامل أخرى تجعل من سياستها الإنتمانية أكثر حفظاً، في ضوء ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية: فيم تمثل العوامل المحددة لقرار التأجير التي تتبعها شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر؟

- التاريخ (بداية النشاط. سجل الأعمال لعدد من السنوات...).
 - الصناعة (دورة حياة المشروع، التأثيرات الخارجية...).
 - المنتجات (التنوع، بدائل...).
 - الموقف السوقى والمنافسين (الحصة السوقية، السمعة، الاستراتيجية المتبعة....).
 - الموردون والعملاء (العدد، القوة التفاوضية....).
 - وأيضاً لا بد من تقييم النجاح المتحمل لأعمال المستأجر، وبالتالي قدرته على تسديد الإيجار في وقت استحقاقه، ومع ذلك من المفضل أن يكون تقييم المستأجر مع فهم كامل لبيئة عمله.
2. خليل إدارة الشركة: من العناصر التي يجب النظر فيها عند اتخاذ قرار التأجير:
- عدد المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين: السن، والمؤهلات الشخصية، والعلمية والخبرات.
 - طبيعة وفعالية نظم المعلومات الإدارية
 - السجلات السابقة المتعلقة بإدارة الأعمال (تقاس وفق المعايير المالية وغير المالية).
 - الخطط الاستراتيجية المستقبلية، بما في ذلك طبيعة التمويل الشخصي لخطط التوسيع.

3. خليل الوضع المالي:

عبر Abraham Selloff عن التحليل المالي بقوله (نتائج التحليل المالي مثل العطور الجميلة من أجل أن تشم وليس للابتلاع). فمراجعة المعلومات المالية للمستأجر لديها قيمة جزئية في عملية التقييم، ولكن يجب الاعتراف بحدودية هذه المعلومات، كما أن الأداء السابق لا يعد ضمانا للأداء المستقبلي. وعلى الرغم من المحاذير المختلفة التي تورد على عملية التحليل المالي، هناك قيمة كبيرة في التحليل المالي كجزء من عملية التقييم الشاملة للمستأجر، ومن أهم ما يجب مراعاته في إتخاذ قرار التأجير:

 - الربحية: بما في ذلك نمو المبيعات، وآفاقها هامش الربح، والقدرة على خدمة الدين، وسياسة توزيع الأرباح.
 - هيكل الميزانية: بما في ذلك مجموع صافي الأصول، والسيولة، والمديونية، ونوع الديون على مدى معين، والتغيرات في الاحتياطي والإلتزامات خارج الميزانية.
 - التدفقات النقدية: بما في ذلك التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية.
 - وللتغلب على هذه الشكوك، فقد يتطلب الأمر شكلان من أشكال تعزيز الائتمان. كالضمان سواء كان
 - نشاط المستأجر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$):
 - موضوع عملية التأجير عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$):
 - الضمانات عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$):
 - العوامل المتعلقة بشركة الاعتماد الإيجاري عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$):
 - المركز المالي للمستأجر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$):
 - الظروف القانونية، الإقتصادية والسياسية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$):

حدود الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وقع الاختيار كإطار مكاني للدراسة على الجزائر العاصمة، وذلك للوقوف على العوامل المحددة لقرار التأجير لدى شركات الاعتماد الإيجاري بها خلال الفترة الأخيرة، وبالتالي الفترة ما بين 1990-2014 من صدور قانون النقد والقرض الذي ضمن أول إشارة لتقنية الاعتماد الإيجاري إلى جوان 2014 أي تم إسترجاع كامل الاستبيانات الموزعة على الشركات، كإطار زمني للدراسة وتخصيص عينة من شركات الاعتماد الإيجاري كنموذج للدراسة الميدانية، أما الإطار الموضوعي فقد خصت الدراسة موضوع الاعتماد الإيجاري وبالتالي قرار التأجير من وجهة نظر المؤجر لا غير.

الإطار النظري:

• أولاً- خليل قرار التأجير:

قرار التأجير بالنسبة للمؤجر هو قرار إئتماني يرتكز أساساً وليس حصراً على بعدين : المستخدم والأصل الممول: أصل ذو جودة يضمن الملائمة مع احتياجات السوق وبالتالي يمكن منح الاعتماد الإيجاري بصرف النظر عن وضع مالي غير جيد مقارنة بالقرض التقليدي (Filareto, 2004. p 112).

ويلعب التحليل المالي دوراً مهماً في تقدير وضعية المستأجر، ولكن يجب أن يكون جزءاً من التقييم الذي يضم خليل الأعمال التجارية، وخليل الأعمال الإدارية، والتحليل المالي، فالمستأجر مع موقف جاري جيد، وقدرة مالية متاحة بالإضافة إلى أنه يفشل من خلال سوء الإدارة.

1. خليل الأعمال التجارية: من الضروري خليل أعمال المستأجر وذلك وفق مجموعة من الأطر تشمل:

خلال تعديل توقيت دفعات عقد الإيجار، والاعتماد على معدل فائدة ضمني وأخر متغير.

- تذبذب أسعار الصرف: تقلب أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية (Administrator of National Banks, 1998. pp 6-8)

3. مخاطر الإئتمان:

تعرف مخاطر الإئتمان بصفة عامة، على أنها مخاطر الناجحة عن تخلف المستأجر عن السداد، بإعتبار مصدر الدين (الملتزم) غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية وذلك من خلال:

- التأخر عن الدفع بما في ذلك الفائدة وأصل الدين في غضون فترة السماح.
- الإفلاس وغيره من الأمور ذات الصلة التي تعمل على منع المدفوعات في الوقت المناسب.
- ويتم تقدير هذا الخطر عن طريق التقدير الداخلي أي من طرف المؤجر باستخدام التقسيط في التقييم أو عن طريق وكالات خاصة ترتبط بشكل وثيق مع معدلات التأجير (Scholz, 2007. p45).

• ثالثا-الترتيبات القانونية للاعتماد الإيجاري في الجزائر:

تضمن صدور قانون رقم 10/90 المتعلق بالنقض والقرض تعريفاً مبسطاً لتقنية الاعتماد الإيجاري من خلال المادة 112 الفقرة الثانية منه (تعتبر بمنزلة عمليات قرض، وعمليات الإيجار المقرونة بحق خيار الشراء، ولا سيما عمليات الإقتراض مع الإيجار)، كخطوة محتملة في تكنين هذه العملية، والتي لم تكن كافية لدفع البنوك والمؤسسات المالية للعمل فيها.

أما اليوم فقد أولى القانون الجزائري عناية كبيرة لتقنية الاعتماد الإيجاري من خلال إصدار العديد من القوانين المنظمة لهذه التقنية، خاصة النصوص التطبيقية، غير أن الأمر رقم 09/96 المؤرخ في 10/01/1996 يبقى المرجع الأساسي الذي يحدد ملامح تقنية الاعتماد الجزائري، إذ أفرد لها 46 مادة بغية تغطية الفراغ القانوني.

1. أحكام عامة للإعتماد الإيجاري:

تعرف المادة الأولى من الأمر الاعتماد الإيجاري (كعملية إيجارية ومالية، يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً، ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصاً طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين

شخصياً أو عينياً، وفي حالة الضمان الشخصي لا بد أن يكون خليلاً كاملاً للأعمال الضامن من الإدارة والقوة المالية التي لا بد على أن تكون على الأقل في المستوى نفسه كما لو كان هو المستأجر.

الضمادات المصرفية، خطابات ضمان أو حتى ضمادات نقدية، هي أيضاً أشكال إضافية من الضمادات يمكن أن يكون لها فائدة للمستأجر وبهامش أقل، ويمكن التفاوض حولها (Boobyer, 2003. pp 24-27).

خليل الأعمال التجارية، إدارة الشركة والوضع المالي في قرار التأجير جزء مهم، غير أنه لا يعني عن خليل أوسع يتعلق بالمؤجر والأصل الممول والبيئة التي ينشط فيها.

• ثانيا-مخاطر قرار التأجير:

إمتلاك المؤجر للأصل المؤجر حتى نهاية فترة الإيجار غالباً ما يستنتج منه أن التأجير هو نشاط منخفض المخاطر وذلك تبسيط مبالغ فيه، نظراً لفحص الجوانب الفردية لمخاطر الاعتماد الإيجاري فقط، ولكن ليس لنموذج الأعمال كل المتعلق بالمؤجر، ويمكن إيجاز أهم المخاطر في:

1. المخاطر القانونية:

يتكون عقد الإيجار من حيث المبدأ من عقود عدة، فحسب النظرة التقليدية توجد علاقة ثلاثة بين المورد، والمؤجر والمستأجر، غير أن هذا التمثل يتعارض مع النظرة الحديثة، حيث تضم عملية بسيطة للتأجير عملاً لا يقل عن 4 عقود مع 4 أطراف مشاركة:

- عقد الإيجار بين المؤجر والمستأجر.
- عقد شراء بين المؤجر والمورد للأصل الممول.
- عقد شراء الأصل من المؤجر في نهاية عقد الإيجار.
- عقد إعادة تمويل عقد الإيجار من طرف آخر.

أيضاً ومن دون أدنى شك، هذا تمثيل مبسط كثيراً، فعملياً يمكن أن تشارك أطراف أكثر في عقد الإيجار، وهذا يوضح بالفعل أن المنظمة التعاقدية لعقد الإيجار ذات أهمية كبيرة، بالإضافة إلى ذلك فإنه يتركز أيضاً إلى جوانب مالية وأخرى ضريبية، إضافة إلى جوانب قانونية ومحاسبية (Scholz, 2007. pp 37-34).

2. مخاطر السوق: يمكن إيجازها فيما يلي:

- السيولة: لا بد من تقدير الاحتياجات المتوقعة لتصفية أجزاء من محفظة التأجير لتلبية متطلبات التمويل أو للإفادة من فرص أخرى، من خلال التركيز على نوع الصناعة المعامل معها أو نوع الملكية بعنابة.

- أسعار الفائدة: تنشأ من الاختلاف بين توقيت تغيرات السعر وتتوikiت التدفقات النقدية، ويتم معالجتها من

- متعامل اقتصادي مقيم في الجزائر وشركة تأجير أو بنك أو مؤسسة مالية غير مقيمة في الجزائر.
- متعامل اقتصادي غير مقيم في الجزائر وشركة تأجير، أو بنك أو مؤسسة مالية مقيمة في الجزائر (بوقلاشي وكسيرة، 2014، ص 297-298).

2. أحكام خاصة بشركات الاعتماد الإيجاري:

تفتقر ممارسة الاعتماد الإيجاري على شخص اعتباري، على غرار البنوك والمؤسسات المالية، وشركة التأجير المؤهلة قانوناً لذلك، والمعتمدة صراحة بهذه الصفة، وتأخذ شكل شركات مساهمة من مستلزمات قيامها ألا يقل رأس مالها عن خمسة ملايين دينار جزائري، وعدد الشركاء فيها عن سبعة، ويتم اعتمادها من قبل مجلس النقد والقرض الذي ينظر في طلب الاعتماد المقدم من قبل هذه الشركة في أجل لا يتعدى الشهرين، وعند اعتمادها يبرم العقد التأسيسي، وتودع نسخة منه في المركز الوطني للسجل التجاري، كما أوجب عليها احترام التنظيمات والتعليمات الصادرة من طرف بنك الجزائر والخاصة بالعمليات المالية والمحدة للقواعد الاحترازية، ومنحها وسيلة فعالة لمراقبة الأخطار والتحكم فيها بهدف ضمان الملائمة والمسؤولية (وزارة صالح، 2012، ص 349-350).

• رابعاً- المؤسسات الممارسة للاعتماد الإيجاري في الجزائر

1. المؤسسات الممارسة للاعتماد الإيجاري كنشاط رئيسي: الشركة الجزائرية السعودية ASL كانت من أول الشركات التي مارست الاعتماد الإيجاري في الجزائر في 21/11/1990 بالشراكة مع المجموعة الصناعية والمالية (دله البركة)، والبنك المارجي الجزائري BEA، وهي شركة دولية للاعتماد الإيجاري يوجد مقرها الرئيسي بلكمبورغ بشكل شركة قابضة Holding برأس مال اجتماعي قدره 20 مليون دولار، وتهدف ASL إلى تمويل استيراد التجهيزات ذات الاستعمال الوظيفي والمهني لصالح المتعاملين الاقتصاديين المقيمين في الجزائر (Arab Leasing International Finance، 2012)، ولكن نظراً لغياب إطار قانوني واضح، يسمح بمارسة الاعتماد الإيجاري خلال تلك الفترة، فهذا حد من تعاملاتها.

لكن هذا لم يمنع من ظهور شركات أخرى خاصة بعد صدور الإطار القانوني الموضح لسير عملية الاعتماد الإيجاري، فتعدد الجزائر إيجار أحدث شركة مختصة في

للقانون العام أو الخاص، كما تنجح عملية الاعتماد الإيجاري على أساس عقد إيجار يمكن أن يتضمن، أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، وبقع بالضرورة على أصول منقوله أو عقارية ذات استعمال مهني أو على المخلات التجارية أو المؤسسات الحرفية (فيلالي، 2016، ص 72).

كما قدم المشرع الجزائري ثلاثة تصنيفات للاعتماد الإيجاري، تتمثل في:

أ- حسب نقل الملكية:

- اعتماد إيجاري مالي: إذا نص عقد الاعتماد الإيجاري على تحويل لصالح المستأجر كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل الممول عن طريق الاعتماد الإيجاري، وإذا لم يكن فسخ عقد الاعتماد الإيجاري، وكذلك في حالة ما إذا لم يضمن هذا الأخير للمؤجر حق استعادة نفقاته من رأس المال والحصول على مكافأة الأموال المستثمرة.

- اعتماد إيجاري عملي: إذا لم يحول لصالح المستأجر كل الحقوق والالتزامات أو بعضها، والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بحق ملكية الأصل الممول التي تبقى لصالح المؤجر أو على نفقاته.

ب- حسب طبيعة العقد:

- الاعتماد الإيجاري المنقول: وذلك عندما يخص أصولاً منقوله، تتشكل من جهيزات، أو مواد، أو أدوات ضرورية لنشاط التعامل الاقتصادي.

- الاعتماد الإيجاري غير المنقول: وذلك عندما يخص أصولاً عقارية مبنية أو ستبني لسد الحاجات المهنية الخاصة بالتعامل الاقتصادي.

- الاعتماد الإيجاري المتعلق بالمخلات التجارية والمؤسسات الحرفية: يعد سندًا يمنح من المؤجر الذي يستفيد من أقساط إيجارية خلال مدة محددة محلًا إيجاريًا أو مؤسسة حرفية من ملكه مع الوعد من جانب واحد بالبيع لصالح المستأجر عن طريق دفع سعر متفق عليه، يأخذ بعين الاعتبار على الأقل جزئياً الأقساط التي تم دفعها، مع انعدام إمكانية المستأجر في إعادة التأجير للمحل التجاري، أو هذه المؤسسة الحرفية لصاحب الملكية الأول.

ج- حسب جنسية العقد:

■ الاعتماد الإيجاري الوطني: وذلك عندما جمع العملية شركة تأجير أو بنكاً أو مؤسسة مالية بتعامل اقتصادي وكلاهما مقيم في الجزائر.

■ الاعتماد الإيجاري الدولي: وذلك عندما يكون العقد مضى بين:

المناخية من جهة، وقولها إلى أداة في خدمة البرنامج الحكومي للقطاع الفلاحي من جهة أخرى. وهذه الوضعية سببت عديد المشاكل للشركة التي لم تتمكن من المواجهة بين نشاطات وأهداف شركة مساهمة بنكية، والمهام الاجتماعية للدولة. ولهذا فقد كانت النتيجة المتوقعة هي الإفلاس. وفي 25 سبتمبر 2009 قرر مجلس النقد والقرض سحب الاعتماد من المؤسسة المالية "S.A.L.E.M" (طالبي 2010-2011، ص 202-203).

2. المؤسسات الممارسة للاعتماد الائجاري كنشاط فرعى: بالإضافة إلى هذه المؤسسات المالية الخالصة في الاعتماد الائجاري، هناك بنوك جماعية أخرى تقدم عروض التأجير الخاصة بها في مجال عملها، فالبنك الجزائري للتنمية الريفية BADR يقدم الاعتماد الائجاري في المجال الفلاحي، الذي انطلق في عام 2008، أما شركة إعادة تمويل الرهن العقاري SRH فتعمل على تأجير العقارات، حيث تحصلت على إذن من مجلس النقد والقرض في عام 2011 لتوسيع أنشطتها في هذا النوع من النشاط. بالإضافة إلى ذلك، الاعتماد الائجاري يحظى بمكانة خاصة في البنوك الأجنبية في الجزائر وتتمثل في:

- بنك SOCIETE GENERALE الجزائري من خلال فروعها SOGELEASE الذي بدأ العمل في عام 2002:
 (Yahia, 2006 p 54)

- بنك البركة الذي تم إنشاءه في 20/05/1991، أما بداية نشاطه الفعلى فكان في شهر سبتمبر 1991 على شكل شركة ذات أسهم، وهو أول بنك جماعي يمارس هذا النشاط منذ عام 1993، برأسمال قدره 5 مليون دينار جزائري موزع مناصفة بين البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR وشركة دله القابضة السعودية D'Allah EL BARAKA Holding ليصل إلى 10 مليارات دج في 2009 (الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري):

- الجزائر فرع تابع لبنك BNP Paribas الذي بدأ عمله في عام 2008 لتقديم الاعتماد الائجاري:

- مصرف السلام وهو نتاج الشراكة بينالجزائر والإمارات، جاء تأسيس المصرف بتاريخ 08/06/2006. وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 10/09/2008 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 20/10/2008 مستهدفا تقديم خدمات مصرافية مبتكرة، من بينها الاعتماد الائجاري بدأة من سنة 2012 (الموقع الإلكتروني لمصرف السلام).

- بنك الإسكان الجزائري Housing Bank Algeria الذي كانت انطلاقته في أكتوبر 2003 من خلال مجموعة من

التأجير، أنشئت في ديسمبر عام 2012 وغرضها الوحيد هو التأجير، في أعقاب شراكة بين البنك الشعبي الجزائري BADR وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BDL وملك كل منهم 47٪ من أسهم الشركة، في حين أن 6٪ المتبقية تعود لصناديق الاستثمار السعودية-الجزائرية ASICOM.

الجازائر إيجار تعد إضافة لـ الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL، التي تمثل أول شركة عمومية للاعتماد الائجاري، أنشأت بالشراكة بين بنك التنمية المحلية BDL والبنك الوطني الجزائري BNA في سبتمبر 2009، ثم تبعتها في ديسمبر للعام نفسه (إيجار ليزينج الجزائر) ILA حيث يساهم بنك الجزائر الخارجي BEA بنسبة 59٪، مع تخصيص جزء منه لفائدة المستثمرين الجزائريين، كالشخصيات المعنية والأفراد، بينما يساهم بنك Santo البرتغالي بـ 35٪، في حين تبقى مساهمة صندوق الاستثمار السويسري Swicorp بنسبة 6٪.

ومنذ عام 2001، والشركة المالية للاستثمار، المساهمة والتوظيف Sofinance هي أيضا جزء من المؤسسات المالية العامة التي تقدم هذا النوع من التمويل في الجزائر، تأخذ شكل شركة مساهمة برأس مال اجتماعي يقدر بـ 5 مليارات دج تحصلت على الاعتماد بتاريخ 09/01/2001 من بنك الجزائر، وقد تم تأسيس هذه الشركة بمبادرة من المجلس الوطني لساهمات الدولة CNPE، بهدف أساسى هو المساهمة في عصرنة الجهاز الإنتاجي الوطني ووضع وتنمية أدوات مالية جديدة، وقد تم توسيع دائرة تدخل الشركة في 20 أكتوبر 2003 إضافة إلى نشاطها الأساسي الاعتماد الائجاري، تسيير رؤوس الأموال، والمساهمة، والقيام بالهندسة المالية.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن هذا القطاع شركتين للتأجير فقط برأس مال خاص، هما الشركة المغاربية للإيجار MLA التي تم إنشاؤها في عام 2006، والشركة العربية للإيجار المالي ALC التي بدأت نشاطها التأجيري في 2002، وهي أول شركة خاصة بالإيجار في الجزائر، هاتان الشركاتان تقومان بتمويل استثمارات عملائها من خلال تزويدهم بالمعدات المنقولة وغير المنقولة الضرورية لزاولة نشاطهم مثل المركبات التجارية، والسيارات السياحية، والمعدات الطبية، ومواد التشييد والبناء. (Yahia, 2013. p 53)

وقد انسحبت الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات (S.A.L.E.M)، وهي فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، التي تم اعتمادها رسميا من بنك الجزائر في 28 جوان 1997 بالقرار رقم 97/03، وبرأس مال قدره 1.65 مليار دينار، ونشاطها يتعلق بتمويل النشاط الفلاحي والصيد، وهو نشاط حساس يتاثر بدرجة كبيرة بالتغييرات

Le crédit-bail et le leasing: outils de financement locatifs

أضافت هذه الدراسة مجموعة أخرى من العوامل التي تدخل في قرار التأجير التي تتعلق أساساً بهوية المورد، وهيكل السوق الثانوية، وطبيعة الأصل الممول، أما تقدير هذه العوامل فيعود بالدرجة الأولى إلى خبرة القائم بالأعمال، ويفصل الجدول المولى هذه العوامل:

عوامل تقييم مخاطر الأصل

المورد	معدل فشل الأجهزة، نوعية العمل الذي يقوم به الأصل.
جودة خدمة ما بعد البيع وجودة المورد في السوق المحلية	
أهمية وهيكل السوق الثانوي	نوعية الأصل، تقادم الأصل، التوزيع الجغرافي للمستخدمين المحتملين، الوقت اللازم لإعادة التسويق.
طبيعة الأصل	تطور الأصل، الإستخدام المكثف من عدمه للأصل.
الممول	

- دراسة (Maheu & Maige, 1998) بعنوان:

Pratique du crédit-bail mobilier

وفق هذه الدراسة تم توضيح أهمية سوق الاعتماد الإيجاري في تحليل قرار التأجير، فهي تتكون في العادة من البنوك بدرجة أولى تصل إلى 80%، والنسبة الباقية من شركات مختصة في عمليات التأجير غير أن هذه الأخيرة تنقسم أيضاً بين شركات تشنّتها البنوك، وأخرى تتبع لشركات مصنعة للأصول المملوكة، مما يفرض ضغوط تنافسية عالية خاصة وأن البنوك تعتمد على ودائع المودعين في عمليات الاعتماد الإيجاري . بينما الشركات التابعة للبنوك تفترض الأموال ما يحملها تكلفة إضافية تمثل في فائدة القرض، أما شركات الاعتماد الإيجاري التابعة للشركات المصنعة فالاعتماد الإيجاري يعد وسيلة لتسويق منتجاتها، لذا يجب مراعاة المنافسة من أجل إحتلال مركز سوقي يتناسب مع وضعية كل مؤجر.

- دراسة (Chemmanur & Yan, 2000) بعنوان:

Equilibrium leasing contracts under double-sided asymmetric information

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق العلاقة بين الديون والإيجار من خلال بناء نموذج هيكل يسيطر بوضوح الاستبدال/التكامل بين الديون والإيجار وفق تكلفة التمويل، وقد توصلت في نتائجها إلى أن الفصل بين الملكية القانونية والإقتصادية للاعتماد الإيجاري ينشأ عنه تكلفة الوكالة، نتيجة الإستخدام المكثف للأصل أو غياب الصيانة من قبل المستأجر ما يسهم في انخفاض القيمة السوقية للأصول موضوع العقد، ولتجنب ذلك يعتمد المؤجر على آليات مختلفة من أجل إحتواء هذا الخطر مثل توفير الخدمات المصاحبة لعقد الاعتماد الإيجاري، كالصيانة

متعددة من الخدمات المالية، غير أن الاعتماد الإيجاري لم يضم إلى التشكيلة إلا سنة 2012 (الموقع الإلكتروني لبنك الإسكان الجزائري).

ومع ذلك فالاعتماد الإيجاري بالنسبة لهذه المؤسسات هو معاملة منتظمة وليس من الأعمال الأساسية.

الدراسات السابقة

حازت صناعة قرار التأجير إهتمام الباحثين، خاصة في العصر الحديث، ومن أهم هذه الدراسات:

- دراسة (Rajan & Petersen, 1994) بعنوان:

The benefits of lending relationships: evidence from small business data

استهدفت هذه الدراسة تفسير العلاقة الناشئة عن عملية الإقرارات، وبينت من خلال نتائجها أن الاكتساب التدريجي للمعلومات من قبل المؤجر عن المستأجر يسمح بالتمييز بين المستأجرين الجيدين والسيئين، وإجراء تقييم أكثر دقة لمخاطر المشاريع والأفاق المستقبلية لها، كجزء من العلاقة الخاصة بين المستأجر والمؤجر، كما تم اعتبار فترة تعامل المستأجر مع المؤجر قد تؤثر أيضاً على قرار التأجير، فمعدل الفائدة وحجم الضمانات المطلوبة تميل إلى الانخفاض مع طول العلاقة التي تربط بينهما.

- دراسة كل من (Sharpe & Nguyen, 1995) بعنوان:

Capital market imperfections and the incentive to lease

هدفت الدراسة إلى تبيان تأثير تكاليف العقود التمويلية على حواجز المؤسسات العامة للاستئجار، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها، أن الاعتماد الإيجاري يسمح بالتخفيض من المخاطر المالية (كإفلاس المستأجر) بإعتباره مالكا للأصل خلال فترة الإيجار، إضافة إلى أنه يسمح بتجاوز التباين في المعلومات (بما في ذلك نوعية الاستثمار والأعمال من مشاريع المفترضين)، غير أنه يجب قبل إتخاذ قرار التأجير مراعاة المخاطر "المتحققة" المرتبطة بالخيارات الاستثمارية كخطر التقادم (يأتي من التقدم التقني أو حوادث مختلفة)، وخاصة خطر التقادم اللاأخلاقي بسبب الإستهلاك المفرط للمستأجر للأصل الممول، ومراهنات المخاطر المرتبطة بالعثور على مستأجر جديد أو مشترٌ بالنسبة للأصول المعمرة أو المتعلقة بالاعتماد الإيجاري التشغيلي.

- دراسة (Philipossian, 1998) بعنوان:

والمسجلة بسجل المؤجرين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة حتى 30/11/2009. وفيما يخص العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار لدى المؤجر فقد تم تقسيمها إلى: عوامل مرتبطة بالأصل، عوامل مرتبطة بالمؤجر، عوامل مرتبطة بالمستأجر، وعوامل مرتبطة بالجوانب الاقتصادية والقانونية.

ومم تقييد هذه العوامل بخبرة شركات التأجير التمويلي في السوق ولملكيتها (عامة، خاصة، مشتركة). وفي الأخير توصلت الباحثة إلى أن العوامل كافة التي تم اختبارها لها تأثير بالغ على قرار المؤجر. وبعد العمر الاقتصادي للأصل، ودرجة الخطأ والسمعة والشهرة وسعر الفائدة ذات تأثير مرتفع وتأتي في المرتبة الأولى.

- دراسة (عمر الحاج سعيد 2010-2011): دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر هدف الباحث من هذه الدراسة هو تحديد المشكلات التي تواجه الاعتماد الإيجاري في الجزائر. واقتراح وسائل للتغلب عليها وال المجالات المستقبلية التي يمكن النشاط فيها. وتميزت الدراسة بتحليل موسع مختلف المشاكل التي تواجهها صناعة الاعتماد الإيجاري في الجزائر حيث تم التطرق إلى المشاكل القانونية وعلى رأسها إشهار عمليات الاعتماد الإيجاري، وكيفية استرداد الأصول في حالة تخلف المستأجر عن السداد. وفي المجال الضريبي احتساب الرسم على القيمة المضافة على كامل أقساط الإيجار وهو ما يشكل عيناً كبيراً على السيولة النقدية للمستأجر. إلى جانب المشاكل التي تواجه شركات الاعتماد الإيجاري في حالة كون المؤجر خارج الحدود خاصة في ما يتعلق بالقيود المفروضة على الصرف الأجنبي. ولم تقتصر الدراسة على عرض المشاكل وإنما جاوزت ذلك إلى إقتراح جملة من المقترنات للتغلب على عقبات الاعتماد الإيجاري وأفاقه المستقبلية. من خلق بيئة قانونية مناسبة خصي حقوق والالتزامات أطراف العقد. وتشجيع إنشاء شركات الاعتماد الإيجاري.

- دراسة: (طالبى خالد 2010-2011) بعنوان (دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر)

عالجت هذه الدراسة واقع سوق الاعتماد الإيجاري في الجزائر وأهم مكوناته. مع تقييم مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توضيح أهم خصائصه، وحجم المبالغ المستثمرة في عقود الاعتماد الإيجاري. توصلت هذه الدراسة، إلى أنه بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة، فإن الاعتماد الإيجاري يبقى تقنية

الدولية للتخفيف من سوء الاستخدام أو الإهمال. وتقييم أفضل للقيمة المتبقية للأصل وتغطية أفضل للخسائر التي يمكن أن تلحق بالمؤجر.

- دراسة: (Filareto Marie-Christine, 2004) بعنوان: (Les déterminants du taux débiteur exigé par le crédit bailleur: une étude empirique sur le marché français) هذه الدراسة اهتمت بتحليل محددات معدل الفائدة المفترض من طرف المؤجر: دراسة تجريبية على السوق الفرنسي. من خلال الحصول على معلومات تخص 70 عقداً للتمويل مقدماً من شركة إعتماد إيجاري، في الفترة الممتدة بين 01 جانفي و 31 مارس 2000، في منطقة Pas-de-Calais & Picardie شمال فرنسا. أغلب عملاء الشركة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تنفيذ الاختبارات التجريبية من خلال دراسة المتغيرات الممثلة في: نوعية الأصل الممول، وخطر المستأجر، ووفاء العميل للمؤجر، ومركز المؤجر في السوق.

وتوصلت إلى حساسية معدل الفائدة المقترض من طرف المؤجر إتجاه الخطير المركب: خطير الأصل الممول، وخطر المستخدم، كما أن جودة الأصل الممول تقدر من خلال سرعة الإهلاك ونوعيتها.

- دراسة (طلحي سماح 2006-2007) بعنوان: (قرض الإيجار وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). إهتمت هذه الدراسة بصيغة الاعتماد الإيجاري كحل لمعالجة المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذلك من خلال عرض تجربة الجزائر في مجال الاعتماد الإيجاري، وذلك بالإسقاط على عمل كل من بنك البركة الإسلامي، وشركة SALEM المختصة بالقرض الإيجاري الفلاحي، والشركة العربية للإيجاري المالي ALC، حيث أبرزت هذه الدراسة مزايا مقدمة من طرف كل مول مع بعض التوصيات من أجل تحسين الخدمة، خاصة فيما يتعلق بالعملاء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع هذا التمويل في الجزائر بصفة عامة.

- دراسة (لياء طاهر فرج محمد. 2010) بعنوان: (العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار لدى المؤجر: دراسة تطبيقية على شركات التأجير التمويلي في مصر)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار لدى المؤجر، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على شركات التأجير التمويلي في مصر، وقامت الباحثة بعرض قائمة استقصاء على مديري إدارة الإنتمان في 47 شركة للتأجير التمويلي في مصر كعينة للدراسة من 167 شركة عاملة في مجال التأجير

الاعتماد الإيجاري كانت أكبر من القرض التقليدي، إلا أنه بعد إدخال الربح الناجح عن الاقتصاد في الضريبة أصبحت التكلفة أقل مما عليه سابقاً. إلى جانب ذلك أضافت وجه آخر للمقارنة غير التكلفة تبرز بشكل جيد مزايا الاعتماد الإيجاري في الواقع العملي منها مدة الإيجار، وسرعة العملية، والمصاريف والضمادات.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استقراء الدراسات السابقة يمكن إيجاز بعض الملاحظات، ومن بينها:

- تعد الدراسات السابقة ذات أهمية كبيرة في توضيح أهمية الاعتماد الإيجاري بشكل عام، والعوامل المؤثرة في قرار التأجير لدى المؤجر بشكل خاص، لكنها في الغالب تناولت بعض العوامل المؤثرة في قرار التأجير فقط. ولم جتمع كافة عناصر تقييم قرار التأجير لدى المؤجر بشكل متكملاً في حد علمنا.
- أغلب الدراسات جاءت نظرية وصفية، غير مركزة على الجانب التطبيقي لقرار التأجير خاصة في الجزائر.
- تناولت أغلب الدراسات جانب الطلب على الاعتماد الإيجاري خاصة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بشكل أكبر من جانب العرض المتمثل في شركات الاعتماد الإيجاري.

وأفاد الباحثان من الدراسات السابقة في تصميم الدراسة ووضع فرضياتها وتحديد مشكلتها. ومناقشة نتائجها. أما أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة (في حدود علم الباحثين) فهو ما يلي:

- من أوائل الدراسات التي تناولت قرار منح الاعتماد الإيجاري في الشركات الجزائرية والعوامل المؤثرة فيه: واختيارها عينة من شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر العاصمة.

- جاءت هذه الدراسة في ظل الاهتمام المتزايد بالاعتماد الإيجاري من طرف الحكومة في الجزائر، من خلال دعم وإنشاء شركات الاعتماد الإيجاري العامة والخاصة.

- هذه الدراسة متخصصة في جانب واحد من الاعتماد الإيجاري والمتمثل في قرار التأجير لدى شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر مما يسمح لها بالتعقب في هذه النقطة المهمة، وإبرازها بشكل جيد.

- الاعتماد في الدراسة الميدانية على توزيع استبيانات على شركات خاصة وعامة، كانت الإجابة عليها تتم وفق مقابلة شخصية من أجل احتراز الدقة في الوصول إلى المعلومة.

غير معروفة، وقليلة الاستعمال مقارنة بباقي أنواع التمويل ويعد ذلك إلى:

- عدم معرفة معظم المعاملين الإقتصادية بالاعتماد الإيجاري.

- قلة المؤسسات المالية التي تقدم خدمات الاعتماد الإيجاري

- عدم تطبيق هذه الوسيلة التمويلية بكل خصائصها الوظيفية لأنها تمثل تمويلاً كاملاً ولا يتطلب تقديم ضمانات أو فرض شروط صعبة.

- دراسة: (Smaili Nabila, 2011-2012) بعنوان: *pratique de crédit-bail: analyse de la situation Algérienne*

تعد هذه الدراسة من أشمل الدراسات التي اهتمت بالاعتماد الإيجاري في الجزائر، إذ إنها اهتمت بمختلف جوانبه المالية، القانونية والمحاسبية ومدى تطبيقها على أرض الواقع. كما اعتمدت على المقابلات مع مديري شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر، وعرض تقييمهم لوضع هذا التمويل في الجزائر ومدى تطوره، ولم تكتف بذلك فقط بل أيضاً تم الاعتماد على مقابلات مع عينة من 50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في المعرض الدولي لجزائر ب Safex وذلك خلال الفترة 30 ماي / 04 جوان 2009، وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- التوجه نحو الاعتماد الإيجاري سببه الرئيسي هو إرتفاع نسبة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصعوبة الحصول على التمويل المصرفي، إذ إن تقريراً للبنك الدولي أفاد أن القطاع المصرفي يعد أولى العقبات التي يواجهها الاستثمار في الجزائر.

- حداثة سوق التأجير، إذ أن أكثر من 90% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل عينة الدراسة، أبدت جهلها بوجود صيغة الاعتماد الإيجاري.

- دراسة بن معاوي سميحة (2013-2014): أهمية الاعتماد الإيجاري كديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم خبرة القرض الإيجاري في الجزائر ومدى إفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذه الصيغة التمويلية، بالتطبيق على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد الإيجاري في الشركة العربية للإيجار المالي ALC. وتوصلت الدراسة من خلال مقارنة بين تكلفة التمويل بالاعتماد الإيجاري والتمويل بقرض بنكي تقليدي متوسط الأجل من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP BANQUE، إلى أن تكلفة

- الدراسة الميدانية

منهج الدراسة:

من أجل إنتهاء مختلف تطلعات هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي قصد استيعاب الإطار النظري، وفهم معالم الموضوع، مع إدراج أسلوب الدراسة الميدانية لتغطية الجانب التطبيقي من خلال إجراء الزيارات الميدانية لشركات الاعتماد الإيجاري، وفي هذا الصدد تم الاعتماد على مصدرين أساسيين من البيانات اللازمة للدراسة:

- المصادر الثانوية: من خلال الاعتماد على الكتب والأبحاث والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة.

- المصادر الأولية: وتمثل في البيانات التي جمعها بوساطة استبانة أعدت ووزعت على متذمذ قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري من خلال مقابلة شفوية من أجل توضيح وتقديم الشروحات اللازمة عن الأسئلة المقدمة.

- مجتمع وعينة الدراسة: قرار التأجير هو قرار مركزي يتخذ في المقرات الرئيسية لشركات الاعتماد الإيجاري دون الفروع والوكالات. هذه الأخيرة مهمتها في الأغلب قبول الملفات وتحويلها للمقرات الرئيسية لا غير، لذا يضم مجتمع الدراسة المشاركون جمعياً في عملية إتخاذ قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري العاملة في الجزائر العاصمة والبالغ عددها 7 شركات، أما العينة الممثلة لهذا المجتمع فاختيرت بطريقة عشوائية أي تم توزيع الاستبانة على رؤساء المصالح والدوائر المختلفة، إضافة إلى موظفي الإئتمان التابعين لهم بالمقار الرئيسية للشركات في الجزائر العاصمة، ولهم علاقة مباشرة بقرار التأجير وهم كالتالي:

- الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL.

- الجزائر إيجار.

- إيجار ليزنيج الجزائر ILA.

- الشركة المالية للاستثمار المساهمة والتوظيف Sofinance

- الشركة العربية للإيجار المالي ALC.

وتم توزيع 25 استبياناً عن طريق التسليم المباشر، كان نصيب كل شركة 5 استبيانات باللغتين العربية والفرنسية، وتم استعادة كامل الاستبيانات الموزعة نتيجة استخدام المقابلة الشخصية.

أداة الدراسة:

تضمنت استمارة الاستبيان 78 سؤالاً مقسماً على ثلاثة أقسام، الأول يشمل البيانات العامة وتضمنت 13 سؤالاً، أما القسم الثاني فمتعلق بالوثائق المطلوبة من طرف شركة الاعتماد الإيجاري ويشمل 4 أسئلة، والقسم الأخير يضم 7 محاور من 61 سؤالاً كالتالي:

- المhor الأول: العوامل المتعلقة بالسمات الشخصية للمستأجر، ويضم 8 أسئلة.
- المhor الثاني: العوامل المتعلقة بنشاط المستأجر، ويكون 7 أسئلة.
- المhor الثالث: العوامل المتعلقة بموضع عملية التأجير، ويكون من 8 أسئلة.
- المhor الرابع: العوامل المتعلقة بالضمادات، ويشمل 8 أسئلة.
- المhor الخامس: العوامل المتعلقة بشركة الاعتماد الإيجاري، ويضم 12 سؤالاً.
- المhor السادس: العوامل المتعلقة بالمركز المالي للمستأجر، ويشمل 10 أسئلة.
- المhor السابع: العوامل المتعلقة بالظروف القانونية، الإقتصادية والسياسية، ويضم 8 أسئلة.
- وتم إعداد الأسئلة على أساس مقياس Likert الخماسي (Likert Scale)، الذي يحتمل خمس إجابات تأخذ شكل: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة، بحيث تكون دالة المقياس كالتالي:

موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	موافق	غير موافق
5-4,2	4,19-3,4	3,39-2,6	2,59-1,8	1,79-1

صدق وثبات الاستبانة: تم التأكيد من الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق اختبار (كرونباخ ألفا)، وكانت درجة الاتساق الداخلي 0.689 وهي تقترب من الواحد مما يدل على أن أدلة القياس تتمتع بالثبات، كما يمكن حساب جذر معامل الثبات، وتكون النتيجة 0.83 وهي تقترب من الواحد إذا المقياس صادق.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0,689	61

تحليل نتائج الدراسة: بعد الاطلاع على نتائج الإستبيان المتحصل عليها، ومعالجتها بإستخدام برنامج SPSS النسخة 20، وكذلك الاعتماد على المتosteats

- تستهدف شركات الاعتماد الإيجاري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، التابعة للقطاع الخاص أو العام:

- مدة الإيجار للمنقولات تتراوح بين 2-5 سنوات، وللعقارات بين 5-7 سنوات.

- الحد الأدنى لحجم الإيجار هو 5 مليون دج بـاستثناء ALC إذ يبلغ 1 مليون دج. أما الحد الأقصى فهو محدد بنسبة 25% من الأموال الخاصة لدى جميع شركات الاعتماد الإيجاري، عينة الدراسة.

- يتخذ قرار التأجير من طرف لجنة متخصصة، غير أنه إذا كان حجم الأيجار كبيراً يتدخل مجلس الإدارة في قرار التأجير، مثلاً لدى شركة ILA يتدخل مجلس الإدارة إذا فاق حجم الأيجار 100 مليون دج.

- لتحليل وضعية المستأجر يطلب منه مجموعة من الوثائق تتراوح بين: الميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول التدفقات النقدية، مصادقاً عليها من مصلحة الضرائب وفي بعض الحالات تطلب أيضاً مصادقة محافظ الحسابات، وذلك لـ 3 سنوات سابقة من غير شركة ALC إذ تشرط سنة بالنسبة للسيارات وستين لباقي العمليات. كما تشرط بعض الشركات دراسة تقويم اقتصادية وتقديرات مالية لسنوات قادمة.

- تهتم شركات الاعتماد الإيجاري في جميع القطاعات بإستثناء القطاع الفلاحي نظراً للمخاطر المرتفعة له، ويحتل الصدارة قطاع البناء والأشغال العمومية، يليه في ذلك قطاع الصناعة ثم النقل وأخيراً الخدمات. ويفسر ذلك توجهات الدولة في دعم البنية التحتية وهو ما أنعش قطاع البناء.

اختيار فرضيات الدراسة:

لــ اختبار فرضية الدراسة تم إجراء اختبار T-Test للعينة الواحدة ومقارنة قيمة (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (0.05) مدرجة جبة 24.

إذ تقضي قاعدة القرار قبول صحة فرضية العدم H_0
إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية. ورفض
صحة فرضية العدم H_0 وقبول صحة الفرضية البديلة H_1
إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية.
ملاحظة: قيمة t الجدولية 2.0639 عند مستوى دالة
 $P = 0.05$ ودرجة حرارة 24، مستوى الدلالة $Sig(0.00)$.

- الفرضية الأولى H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الایجارى في المجزائر والعوامل المتعلقة بالسمات الشخصية للمستأجر عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha = 0.05$)

المسايبة والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية. إلى جانب اختبار (t-test) تكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

١. تحليل المعلومات الشخصية لأفراد العينة:

**المجدول رقم (١):
بيانات الشخصية**

النسبة	العدد	البيان	الصفة
%44	11	3- سنوات	
%16	4	6-4 سنوات	الخبرة
%40	10	13- سنة	
%52	13	ليسانس	
%32	8	ماستر	المؤهل العلمي
%16	4	ماجيستير	
%12	3	علوم قانونية	
%36	9	ادارة أعمال	التخصص العلمي
%52	13	مالية، بنوك ومحاسبة	
%48	12	مسؤول مصلحة	المسئول الوظيفي
%52	13	موظف إئتمان	

يستخلص من الجدول السابق أن أفراد عينة الدراسة
يجمع بين الخبرة العالية بـ 40٪، والمتوسطة بـ 16٪، والخبرة
القليلة بـ 44٪، مما يشكل توازنًا يسمح بتبادل الخبرات.
ومعظم خبراء أفراد عينة الدراسة في مجال البنوك.
كما أن كل أفراد العينة ذوو مستوى جامعي، يغلب
على تخصصهم العلمي مجال المالية، والبنوك والمحاسبة
بنسبة 52٪، ويمثل 48٪ من أفراد رؤساء مصالح الدراسات.
والالتزامات، والقانونية، والمالية والمحاسبة، والتحصيل...
والتي تختلف تسميتها من شركة إلى أخرى وهم
المشاركون الرئيسيون في صنع قرار التأجير، و52٪ منهم
موظفو ائتمان تابعون للمصالح السابقة.

2. خليل المعلومات المتعلقة بالاعتماد الايجاري في الشركات عينة الدراسة:

- تقدم كل شركات الاعتماد الاجباري عينة الدراسة
الاعتماد الاجباري التمويلي المحلي. للمنقولات. بينما
تنفرد كل من ILA & SNL & ALC بالاعتماد الاجباري
للعقارات.

- القسط الأول يصل إلى أكثر من 30% من قيمة الأصل الممول، بالنسبة للمؤسسات الجديدة (الجزائر إيجار العامل الوحيد مع المؤسسات الجديدة). أما بالنسبة للمؤسسات القائمة فهو يتراوح بين 10%-30% من قيمة الأصل الممول؛

H₁: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الایجاري في الجزائر وبين العوامل المتعلقة بالسمات الشخصية للمستأجر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

الجدول رقم (2):

العوامل المتعلقة بالسمات الشخصية للمستأجر

قيمة t	الإتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإيضاحات
8,365	موافق	0,52	3,88	تهتم شركة الاعتماد الایجاري بالعوامل المميزة لشخصية المستأجر مثل درجة الثقافة، المستوى الدراسي، العمر ... إلخ.
4,90	موافق	1,05	4,04	تعد خبرة المستأجر السابقة مهمة بالنسبة لشركة الاعتماد الایجاري.
4,27	موافق	0,84	3,72	قيام المستأجر بإدارة مشروعه بنفسه له تأثير جيد على قرار التأجير.
28,34	موافق بشدة	0,33	4,88	يستفههم عن مدى إلتزام المستأجر بالتزاماته مع الآخرين (دائرة الضرائب، التأمينات، البنوك التي يتعامل معها...).
16,0	موافق بشدة	0,5	4,60	البيانات المضللة للمستأجر تؤدي إلى عرقلة أو إنهاء عملية التأجير.
34,67	موافق بشدة	0,27	4,92	يتم الاستعلام من مركزية الخاطر بينك الجزائر حول وضعية المستأجر والالتزاماته مع مؤسسات مالية أخرى.
-10,64	غير موافق بشدة	0,71	1,48	تؤثر العلاقات الشخصية بين موظف الإنتمان والمستأجر على قرار التأجير.
4,08	موافق	1,02	3,84	كون المستأجر عميل سابق فهذا يؤثر على قرار التأجير.
22,94	موافق	0,65	3,92	

على قرار التأجير) في المرتبة الأخيرة وهذا يدل أن عملية إتخاذ قرار التأجير موضوعية بحثة بعيدة عن المسئوية والعلاقات الشخصية.

- يمكن ترتيب باقي العوامل من حيث الأهمية إلى: الإلتزامات المستأجر مع الآخرين، والنزاهة، والخبرة، والشخصية، والتعامل السابق، والوفاء لشركة التأجير وأخيراً من العوامل الداخلة في قرار التأجير شكل التسيير والمسؤول عنه في المؤسسة.

- ومن خلال هذه النتائج يجب رفض الفرضية H₀، وقبول الفرضية البديلة H₁. أي أن عينة الدراسة ترى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير والسمات الشخصية للمستأجر.

• الفرضية الثانية: H₀: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد في الجزائر ونشاط المستأجر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

- H₁: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الایجاري في الجزائر وبين نشاط المستأجر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

من خلال الجدول رقم (2) يمكن التوصل إلى ما يلي:

- أغلب العوامل المتعلقة بالسمات الشخصية للمستأجر تلعب دوراً مهماً في قرار التأجير، حيث بلغ الوسط الحسابي 3,92، وهو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3) وبانحراف معياري قدره 0,659، وهو يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي وبنسبة تأييد بلغت 78,4%. كما تشير النتائج الموضحة أعلاه أن قيمة (t) المسئوبة وبالبالغة 22,940 أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 2,06، كما أن قيمة مستوى الدلالة Sig وبالبالغة (0,0) أقل من (0,05)، عدا عاملاً واحد وهو العلاقة الشخصية بين المستأجر وموظفي الإنتمان، أي بلغ المتوسط الحسابي 1,48 وهو أقل من القيمة الحرجة (3)، وقيمة (t) المسئوبة وبالبالغة -10,64 سالبة واقل من القيمة الجدولية وبالتالي لا يؤثر على قرار التأجير.

- الوزن النسبي لهذه السمات فرادى يتفاوت ضمن مدى تتراوح أوساطه الحسابية بين 4,92 لاستعلام شركة التأجير من مركزية الخاطر حول وضعية المستأجر والتزاماته في المرتبة الأولى وأهم عامل، إلى 1,48 (تأثير العلاقات الشخصية بين موظف الإنتمان والمستأجر

الجدول رقم(3):
العوامل المتعلقة بنشاط المستأجر.

الإيجاه	الانحراف	المتوسط	الإيضاحات
قيمة t	المعياري	الحسابي	
17,64	موافق بشدة	0,47	4,68 تهتم شركة الاعتماد الإيجاري بنوع القطاع الذي يعمل فيه المستأجر ومركزه التنافسي.
-4,53	غير موافق	0,97	2,12 الشركات ذات المسؤولية غير المحدودة تحظى بقبول أكثر من الشركات الأخرى لقدرة شركة الاعتماد الإيجاري الرجوع حتى إلى أموال أصحابها الخاصة.
6,12	موافق بشدة	1,01	4,24 الشكل القانوني للمؤسسة لا يأخذ في الحسبان عند إتخاذ قرار التأجير.
8,43	موافق	0,64	4,08 دخول المستأجر في نشاط جديد يؤثر في قرار التأجير.
1,03	محابي	1,16	3,24 النشاطات المدعومة من طرف الدولة تحظى بالأولوية لدى شركات الاعتماد الإيجاري.
-4,43	غير موافق بشدة	1,03	2,08 المؤسسات التي تمارس نشاطات مبتكرة تدخل في اهتمامات شركة الاعتماد الإيجاري.
12,34	موافق بشدة	0,58	4,44 تهتم شركة الاعتماد الإيجاري بقبول السوق لنشاط المستأجر.
9,03	موافق	0,84	3,55

آراء عينة الدراسة أخذت موقفاً حيادياً فيما يتعلق بالنشاطات المدعومة من طرف الدولة خاصة وأن أغلب العينة المستجوبة تابعة للقطاع العمومي.

أما النشاطات الابتكارية للمستأجرين المختملين فتخرج من اهتمامات متذبذبي قرار التأجير نتيجةً لارتفاع درجة المخاطرة، ومن خلال هذه النتيجة يمكن رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 .

• الفرضية الثالثة: H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر وموضع عملية التأجير عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

- H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر وموضع عملية التأجير عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

عبرت عينة الدراسة على موافقتها على أن نشاط المستأجر له مدلول في قرار التأجير بمتوسط حسابي 3,55 وبانحراف معياري قدره 0,84 وهو يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي وبنسبة تأييد بلغت .%71

وبناء على قيم (t) المحسوبة 9,03 وهي أكبر من القيمة الجدولية، والتي أظهرت أهمية تأثير عامل نشاط المستأجر على قرار التأجير، حيث يعد نوع القطاع الذي ينشط فيه المستأجر ومركزه التنافسي أهم عنصر بمتوسط حسابي 4,68 وانحراف معياري 0,47 وقيمة (t) 17,64. أما ما خرج عن هذا العامل فهو الشكل القانوني الذي يتخذ المستأجر في مزاولة نشاطه بمتوسط حسابي 2,12. وانحراف معياري قدره 0,97 وقيمة (t) -4,53.

كما أن قبول نشاط المستأجر في السوق كثاني أهم عنصر، يليه في ذلك توسيع نشاط المستأجر في مجالات جديدة أو في المجال نفسه، بأخذ بهم في قرار التأجير مع أن

الجدول رقم(4):
العوامل المتعلقة بموضع عملية التأجير ويكون من 8 أسئلة.

الإيجاه	الانحراف	المتوسط	الإيضاحات
قيمة t	المعياري	الحسابي	
24,58	موافق بشدة	0,37	4,84 يشترط في الأصل الممول أن يكون جديداً وغير مستعمل من قبل.
28,34	موافق بشدة	0,33	4,88 لا بد للأصل الممول أن يدخل في النشاط العملي للمستأجر وليس النشاط الشخصي.
12,16	موافق بشدة	0,69	4,68 يهتم الأصل بموضع الاعتماد الإيجاري بجدول متطابق مع جدول الإيجارات.
-7,46	غير موافق بشدة	0,83	1,76 تبذ شركة الاعتماد الإيجاري طلبات إقتناء أصول ذات تكنولوجيا عالية.
-8,08	غير موافق بشدة	0,86	1,60 القيمة المتبقية للأصل الممول غير ثابتة وتم مراجعتها في نهاية العقد

قيمة t	الإتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإيضاحات
3,01	موافق	1,59	3,96	6 توفر الأصل الممول على التراب الوطني يغنى عن استيراده من الخارج.
8,27	موافق بشدة	0,91	4,52	7 يفرض على المستأجر تأمين إجباري للأصل الممول.
18,76	موافق بشدة	0,45	4,72	8 لا يسمح للمستأجر التصرف في الأصل الممول بالرهن أو البيع أو الكراء أو نقله خارج التراب الوطني خلال فترة الإيجار.
11,31	موافق	0,75	3,87	م

للأصل الممول. وقد أكدت آراء أغلبية عينة الدراسة على أن وجود الأصل الممول على التراب الوطني يغنى عن استيراده. نلاحظ أن قيم (t) المحسوبة بلغت 11,316 . وهي أكبر من القيمة الجدولية. وبناء على التحليل السابق يمكن قبول الفرضية H₁ ورفض الفرضية الصفرية.

• الفرضية الرابعة: H₀: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الاجاري في الجزائر وبين الضمانات عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

- H₁: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الاجاري في الجزائر وبين الضمانات عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

من خلال الجدول رقم (4) فإنه يمكن التوصل إلى ما يلي:

جميع بنود موضوع عملية التأجير تأثرت بدرجة معترفة وفق قرار التأجير. إذ أن متوسطها الحسابي يقدر 3,87 وهو أكبر من القيمة الحرجية 3. وانحراف معياري قدره 0,75 وبنسبة تأييد 77,4 % ويحتل عامل دخول الأصل الممول في النشاط الفعلي للمؤجر بمتوسط حسابي 4,88 وانحراف معياري 0,33 كأهم عنصر في التأثير على قرار التأجير.

كما يشرط أن يكون الأصل جديدا وغير مستعمل. وبقاء الأصل الممول ملكا للمؤجر ولا يسمح للمستأجر التصرف به إلا بما يسمح به العقد. وبهذا الأصل الممول بجدول متطابق مع جدول الإيجارات حتى مع اختلاف العمر القانوني للأصل الممول مع مدة التأجير كميزة منوعة لشركات الاعتماد الاجاري. إضافة إلى فرض تأمين إجباري

الجدول (5):

العوامل المتعلقة بالضمانات. ويشمل 8 أسئلة.

قيمة t	الإتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإيضاحات
-7,77	غير موافق بشدة	1,33	1,44	1 تعد الأصول المملوكة الضمان الوحيدة لشركة الاعتماد الاجاري.
2,13	موافق	1,12	3,48	2 هناك تمييز في طلب الضمان من المستأجر حسب جدارته الإئتمانية.
-1,47	غير موافق	1,35	2,58	3 مهما كانت وضعية المستأجر المالية فلا بد من تقديم ضمانات لشركة الاعتماد الاجاري
6,06	موافق	0,72	3,88	4 يشترط ضمان عملية التأجير من طرف هيئات تابعة للدولة متخصصة في ذلك.
2,78	موافق	1,15	3,64	5 الحصول على تفويض صريح من المستأجر لاقتطاع المبالغ المستحقة من حسابه.
5,24	موافق	1,10	4,16	6 الحصول على إمضاء سلسلة من أوامر الدفع لتغطية كامل مصاريف عملية التأجير.
5,20	موافق بشدة	1,03	4,62	7 تقبل الكفالة الشخصية كضمان.
1,09	محايد	1,27	3,28	8 تلجأ شركة الاعتماد الاجاري إلى التأمين الشامل ضد مخاطر الإئتمان عن طريق إبرام عقود مع شركات التأمين لتجنب مخاطر عدم السداد من قبل المستأجرين.
3,081	موافق	1,09	3,41	م

المتعلقة بالضمانات تلعب دورا مهما إتخاذ قرار التأجير حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,41 وانحراف معياري قدره

من خلال الجدول رقم (5) فإنه يمكن التوصل إلى ما يلي:
عبرت عينة الدراسة على موافقتها في أن العوامل

كما تم تسجيل 3,08 لـ قيمة (t) المحسوبة وهي أكبر من القيمة المجدولة، ومنه يمكن قبول الفرضية H1 ورفض الفرضية الصفرية.

- الفرضية الخامسة: H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر والعوامل المتعلقة بشركة الاعتماد الإيجاري عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).
- H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر والعوامل المتعلقة بشركة الاعتماد الإيجاري عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

وبنسبة تأييد بلغت 68,2%. لكن الوزن النسبي لهذه السمات فرادى يتفاوت ضمن مدى تتراوح أوساطه المحسوبة بين 4,62 لقبول الكفالة الشخصية كضمان في المرتبة الأولى، و 1,44 (تعد الأصول المملوكة الضمان الوحيد لشركة الاعتماد الإيجاري) في المرتبة الأخيرة.

إضافة إلى الكفالة الشخصية تعتمد شركة الاعتماد الإيجاري أيضاً بالترتيب على ضمانات مختلفة على شكل سلسلة من أوامر الدفع، وضمان من طرف هيئات تابعة للدولة متخصصة في ذلك، وتفويض صريح من المستأجر لقطعان المبالغ المستحقة من حسابه، ووتحدد الجدارة الإئتمانية للمستأجر درجة الضمانات المطلوبة من طرف كل مستأجر.

ومع ذلك لا تلجأ شركات الاعتماد الإيجاري عينة الدراسة على تأمين عقود الإيجار ضد خطر التخلف عن السداد.

الجدول رقم (6):
العوامل المتعلقة بشركة الاعتماد الإيجاري. ويضم 12 سؤال.

الإيضاحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه	قيمة t
السياسة الإئتمانية لشركة الاعتماد الإيجاري قواعد ومبادئ متعارف عليها فقط.	1,44	0,58	غير موافق بشدة	-13,3
السياسة الإئتمانية واضحة ومكتوبة تبرز المبادئ وأهداف الشركة في التعامل.	4,84	0,37	موافق بشدة	24,58
السياسة الإئتمانية المتبعه مستمدہ کلیاً من سیاست المسامین.	2,24	1,33	غير موافق	-2,85
السياسة الإئتمانية ترجم بين السياسة الإئتمانية للمساهمين وخصائص عملية التأجير.	4,24	0,92	موافق بشدة	6,69
حجم التمويل المنوه للمستأجرين مسقف.	3,68	1,51	موافق	2,23
تسعي شركة الاعتماد الإيجاري إلى تقديم أصناف إضافية من الاعتماد الإيجاري.	4,48	0,58	موافق بشدة	12,62
تعتمد السياسة الإئتمانية على درجة السيولة المتوفرة وقدرتها على توظيفها واحتياجاتها لها في الأجل القصير والطويل ونسبة السداد من طرف المستأجرين.	4,32	0,69	موافق بشدة	9,56
السياسة الإئتمانية لشركة الاعتماد الإيجاري قابلة للتغير وفق متطلبات السوق.	4,32	0,47	موافق بشدة	13,86
يستعان الكوادر بالبشرية المؤهلة والمدرية في اتخاذ قرار التأجير.	4,36	0,56	موافق بشدة	11,95
هناك توجه نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة في السياسة الإئتمانية.	4,04	0,88	موافق	5,85
يتم تحديد الفائدة عن كل عملية تأجير وفق تكاليفها والمخاطر المرتبطة بها.	4,24	0,92	موافق بشدة	6,69
الزيارات الميدانية للمستأجر أساسية بعد منح الاعتماد الإيجاري.	4,44	0,76	موافق بشدة	9,37
/	3,88	0,80	موافق	13,85

. كما عبرت عينة الدراسة على أن السياسة الإئتمانية لشركات الاعتماد الإيجاري كأهم عامل في قرار التأجير بمتوسط حسابي 4,84 وانحراف معياري قدره 0,37.

من خلال الجدول رقم (6) تم التوصل إلى:
أغلب العوامل المتعلقة بشركة الاعتماد الإيجاري تدخل بشكل فعال في التأثير على قرار التأجير بمتوسط حسابي 3,88 ، وبانحراف معياري قدره 0,80 وبنسبة تأييد

- الإمكانيات المالية التي تتوافر عليها شركات الاعتماد الإيجاري محدودة نسبيا، فيؤثر ذلك على سياساتها الإنتمانية ويفسر توجهها نحو تمويل العقود قصيرة الأجل والمشاريع منخفضة الخطاطر.

- الفرضية السادسة: H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر وبين المركز المالي للمستأجر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

- H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر والمراكز المالي للمستأجر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

وتبع شركة الاعتماد الإيجاري كعوامل أخرى حسب الأهمية بالترتيب: تقديم أصناف إضافية من الاعتماد الإيجاري، والزيارات الميدانية للمستأجر، وإشراك الكوادر البشرية المؤهلة في قرار التأجير كما تؤثر متطلبات السوق وإمكانيات المؤجر على منح الاعتماد الإيجاري، وإعتماد سياسة إنتمانية تراعي خصائص عملية التأجير، وإقتراح معدل فائدلة سلمي يراعي الخطاطر المرتبطة بكل عملية تأجير، وهذه العناصر اجتهدت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة عليها. ثم بدرجة الموافق فيما يتعلق لكل من توجه شركة الاعتماد الإيجاري نحو المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، وتحديد سقف للتمويل المنووح، وبناء على قيم (t) المحسوبة والمقدرة بـ 13,85 وهي أكبر من القيمة الجدولية يمكن قبول الفرضية H_1 ورفض الفرضية الصفرية.

الجدول رقم (7):
العوامل المتعلقة بالمركز المالي للمستأجر، ويشمل 10 أسئلة.

الإضاحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه	قيمة t
لا بد أن يكون المستأجر في وضعية مالية جيدة من أجل التعامل معه.	4,72	0,45	موافق بشدة	18,76
تعامل شركة الاعتماد الإيجاري مع مستأجر ذي وضعية مالية ضعيفة في حال كان استخدامه للأصل المموّل (تقديراته المالية المستقبلية) يسمح له بتحقيق تدفقات نقدية مستقبلية معبرة.	4,12	1,23	موافق	4,53
يتم خليل البيانات المالية السابقة للمستأجر إضافة إلى تقدير وضعه المالي المستقبلي.	4,56	0,76	موافق بشدة	10,15
يتم خليل القوائم المالية الختامية للمستأجر من خلال مؤشرات السيولة وأفاق التمويلية.	4,56	0,58	موافق بشدة	13,37
طريقة التقسيط Method de scoring معتمدة من طرف شركة الاعتماد الإيجاري.	2,24	1,23	غير موافق	-3,07
يتم منح عقد الإيجار على أساس التدفقات النقدية للمستأجر وليس على أساس تاريخه الإنتماني (وضعيته المالية السابقة).	3,72	0,73	موافق	4,88
تقيس شركة الاعتماد الإيجاري قدرة المستأجر على سداد خصومه المتداولة من خلال أصوله المتداولة.	2,92	1,15	محايد	-,347
يتم التأكيد من مدى قدرة المستأجر على تغطية الفوائد المستحقة عليه من صافي أرباحه.	3,72	0,79	موافق	4,54
تعتمد المستأجر برأس مال مرتفع نسبيا، وبعد عملاً مشجعاً على منحه الإنتمان الإيجاري	3,84	0,68	موافق	6,10
ضرورة كفاية المصادر الذاتية لسداد التزامات المستأجر في حالة الإعسار.	4,24	0,83	موافق بشدة	7,46
/	3,86	0,84	موافق	15,87

في هذا المhour بمتوسط حسابي 4,72 وانحراف معياري 0,45 وترب العناصر الأخرى المتعلقة بعامل المركز المالي للمستأجر كالتالي: خليل الوضعيّة المالية السابقة للمستأجر، واللاحقة منها من خلال المؤشرات المالية المعتمدة، ثم كفاية المصادر الذاتي للمستأجر في حالة الإعسار، وهذه العناصر تأخذ درجة موافقة بشدة من طرف عينة الدراسة، ثم بدرجة موافق تأتي كل من تأثير

من خلال الجدول رقم (7) تم التوصل إلى: يوضح الجدول أعلاه أن عينة الدراسة وافقت على اعتبار المركز المالي للمستأجر كعامل مؤثر في قرار التأجير بمتوسط حسابي 3,86، والانحراف المعياري 0,84 وبنسبة تأييد 77,2%. كما نلاحظ توافق الآراء في ضرورة الوضعيّة المالية الجيدة للمستأجر من أجل التعامل معه كأهم عامل

• الفرضية السابعة: H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر والظروف القانونية، والاقتصادية والسياسية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

- H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر والظروف القانونية، والاقتصادية والسياسية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

التقديرات المستقبلية الإيجابية للمستأجر المشكوك فيه على قرار التأجير وأيضاً إرتفاع رأس مال المستأجر وتدفقاته المستقبلية، والتركيز على السيولة الذاتية المتداقة من أعمال المشروع المطلوب تمويله بالاعتماد الإيجاري لتغطية التكاليف.

قيمة (t) المحسوبة 15,87 وهي أكبر من القيمة الجدولية وعليه يتم قبول الفرضية H_1 ورفض الفرضية الصفرية.

الجدول رقم (8):

العوامل المتعلقة بالظروف القانونية، الاقتصادية والسياسية. وبضم 8 أسئلة.

الإتجاه	قيمة t	المتوسط	الانحراف	الإيضاحات
		المعياري	الحسابي	
موافق	5,09	1,01	4,04	تعتمد شركة الاعتماد الإيجاري على التخطيط والتنبؤ بالوضع الاقتصادي في اتخاذ قرار التأجير.
موافق بشدة	14,21	0,50	4,44	تدخل الظروف الحبيطة بالقطاع الذي يعمل فيه المستأجر من حيث درجة المنافسة والتطور التكنولوجي ومدى تكيف العميل مع هذه التطورات في اهتمامات شركة الاعتماد الإيجاري .
موافق بشدة	13,85	0,57	4,6	يرفض التعامل مع موردين للمستأجر، يكون نشاطهم في مناطق مضطربة وغير مستقرة سياسيا.
موافق بشدة	12,0	0,50	4,20	غياب السوق الثانوية (الموازية) يؤثر في قرار التأجير.
موافق بشدة	14,42	0,56	4,64	يؤخذ بقرارات بنك الجزائر والجهات الإشرافية النقدية في عملية التأجير.
موافق بشدة	7,59	0,84	4,28	خاغة أو بطء النظام القضائي يدخل في قرار التأجير
موافق	4,0	1,0	3,80	يوجد لدى شركة الاعتماد الإيجاري نظام لمعالجة التغيرات الواردة في عملية التأجير يوضح بصورة دقيقة الإجراءات المقرر اتخاذها إزاء كل ضرر يمس مصلحتها.
موافق	4,25	0,98	3,84	خليل نظم الصرف تعتبر إجراء ضروري للتاكيد من مطابقتها مع أدوات التغطية المالية لخطر الصرف المعتمدة في حالة كان المورد أجنبيا.
موافق بشدة	13,16	0,75	4,23	

خاتمة:

نتائج الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها، كشفت نتائج الاختبارات المستخدمة في دراسة العوامل المحددة لقرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري إلى ما يلي:

1. يحتل قطاع النقل والبناء والأشغال العمومية أهمية بالغة في تعاملات أغلب شركات الاعتماد الإيجاري، وذلك يعود لسبعين. انتعاش هذا القطاع هذا من جهة، ووجود سوق ثانوية تسمح للمؤجر باسترداد أمواله في حالة التخلف عن السداد من خلال بيع الأصل الممول، وهذا ما تفتقره المعدات الخاصة (مثل المعدات الطبية). لذا نجد المؤجر يفرض شروطاً أكثر صرامة مقارنة بالمعدات التي

يوضح الجدول رقم (8) أراء عينة الدراسة حول المخوا الأثير بعنوان (العوامل المتعلقة بالظروف القانونية، الاقتصادية والسياسية)، إذ جد قبول من طرفها في أهمية هذه العوامل في قرار التأجير بمتوسط حسابي 4,23، وانحراف معياري 0,75 وبنسبة تأييد 84,6%. وتعد القرارات الصادرة من بنك الجزائر والجهات الإشرافية أهم عامل يؤخذ به بمتوسط حسابي 4,64 وبانحراف معياري 0,56، وحل في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3,80 وانحراف معياري قدره 1، في ما يخص وجود نظام من عدمه لمعالجة التغيرات الواردة في عملية التأجير يوضح بصورة دقيقة الإجراءات المقرر اتخاذها إزاء كل ضرر يمس مصلحتها. وبالرجوع إلى قيمة (t) المحسوبة والمقدرة بـ 13,16 وهي أكبر من القيمة الجدولية، نقبل الفرضية H_1 ورفض الفرضية الصفرية.

6. الترتيب العام للعوامل المتعلقة بالسمات الشخصية للمستأجر المؤثرة في قرار التأجير وفقاً لآراء عينة الدراسة. في المرتبة الأولى مدى إلتزام المستأجر بالتزاماته المالية مع مؤسسات مالية أخرى بنسبة 98.4%, ومن ثم التزامه مع مصلحة الضرائب والتأمينات بنسبة 97.6%. ومن بعده صحة المعلومات المقدمة من طرف المستأجر عن كامل وضعيته بنسبة 92%. يليها خبرة المستأجر بنسبة 80.8%. كما أن ثقافة المستأجر والمستوى الدراسي وما يوافقها من ميزات لشخصية المستأجر تؤثر في قرار التأجير بنسبة 77.6%, إلى جانب تأثير كون المالك هو ذاته المسير للمؤسسة المستأجرة بنسبة 74.4%. وقد تم رفض العلاقة الشخصية بين موظف الإئتمان والمستأجر كعامل مؤثر في قرار التأجير.
7. جاء في مقدمة العوامل المرتبطة بشركة الاعتماد الإيجاري المؤثرة في قرار التأجير السياسة الإجتماعية المتبعة من طرفها كأهم عامل بنسبة 96.8%. هذه الأخيرة مستمدبة من سياسة المساهمين وخصائص عملية التأجير وفي الأغلب تبرز مبادئ وأهداف الشركة في التعامل. إلى الجانب الاعتماد على قادر بشري مؤهل ومتkin فلسفة ملكية الأصل المؤجر لشركة الاعتماد الإيجاري من خلال الزيارات الميدانية للمستأجر والتأكد من سلامة الأصل الممول. كما أن السياسة الإجتماعية لشركة الاعتماد الإيجاري يحدها درجة السيولة المتوفرة في الأجل القصير والطويل ونسبة السداد من طرف المستأجرين ومتطلبات السوق بما فيها توجهات الدولة الاقتصادية.
8. موضوع عملية التأجير كمؤثر في قرار التأجير يضم جوانب عدة من أهمها أن يكون الأصل الممول موجهاً لتمويل النشاط العملي للمستأجر وليس الشخصي 97.6%. كما لا يجوز للمستأجر التصرف فيه إلا بما يسمح به القانون وإمضاء تعهد بذلك وإجبارية تأمينه. كما أن شركات الاعتماد الإيجاري تتجنب الأصول ذات التكنولوجيا العالية للمخاطر المصاحبة لها وتحدد القيمة المتبقية في بداية العقد.
9. وجود المستأجر في مركز مالي جيد يعد الخطوة الأولى الواجب تحسيلها لعرض ملفه للمناقشة حول منحه الاعتماد الإيجاري بنسبة 94.4%. ويتعلق الأمر بسنوات سابقة حتى ثلاثة سنوات حيث يجري خليل مالي عميق مع نظرة استشرافية عن الوضعية المالية المستقبلية. وقدرة المستأجر على سداد إلتزاماته إتجاه شركة الاعتماد الإيجاري. لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الاستثناءات الخاصة بالمستأجرين المعامل معهم من قبل في حدود.

- تمتلك سوق ثانوية منتعشة. كمثال يطلب سنة نشاط فقط بالنسبة للسيارات و3 سنوات لباقي المعدات.
- صياغة قرار التأجير لا يختلف كثيراً عن أي قرار إئتماني. ما يميزه هو خصوصيات الاعتماد الإيجاري خاصة فيما يتعلق ببقاء ملكية الأصل الممول للمؤجر غير أن هذا لا يمنع من طلب ضمانات مكملة كأي إئتمان بنكي.
- رغم ملكية المؤجر للأصل الممول لكن هذا غير كاف من أجل تقليل المخاطر. نظراً لثقل النظام القضائي والذي لا يسمح بحماية كاملة لحق المؤجر في استرداد الأصل دون تحمله خسائر في حالة تخلف المستأجر عن السداد.
- وجود تخوف من الأنشطة الجديدة التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية وتثيرها على قرار التأجير. لكونها تتطلب من الشركة معرفة بحيثيات النشاط أو التكنولوجيا الجديدة. وكيفية التعامل معها لأنه في الأخير يكون الأصل الممول ملكاً لشركة الاعتماد الإيجاري وليس للمستأجر إضافة إلى متابعة دائمة. وتكون الخبرة مهمة جداً في هذه التعاملات غير أنها قليلة. وهو ما يدفع بالمؤجر إلى إتخاذ قرار بالرفض أو فرض شروط إضافية.
- ختل العوامل المتعلقة بالظروف القانونية، والإقتصادية والسياسية المرتبة الأولى من حيث درجة التأثير في قرار التأجير، وعلى رأسها القرارات الصادرة من بنك الجزائر والجهات الإشرافية بنسبة 92.8%. وفي المرتبة الثانية الوضع السياسي والأمني للمورد. أو المستأجر بنسبة 92%. يليه المنافسة والتطور التكنولوجي في قطاع عمل المستأجر بنسبة 88.8%. ومن ثم بقاعة النظام القضائي في حل النزاعات الناشئة بين أطراف العقود بنسبة 85.6%. كما أن توفر أو غياب سوق ثانوية لبيع الأصول المملوكة يؤثر في قرار التأجير بنسبة 84%. وفي الإجمال يمكن إرجاع المكانة المهمة لهذه العوامل في قرار التأجير إلى الوضع الاقتصادي في الجزائر ككل، كالتغيرات المتكررة والمترافق للقوانين الخاصة باستيراد العتاد المنقول وبالضبط السيارات، والتي ختل حيزاً كبيراً في محفظة التأجير لدى مختلف شركات الاعتماد الإيجاري. وفي الإجمال هناك تدخل واسع للدولة في مختلف أنحاء الحياة الاقتصادية إضافة إلى امتلاكها أو مشاركتها في إنشاء شركات الاعتماد الإيجاري هذا الأمر وإن كان له أثر إيجابي خاص في المرحلة الأولى لتدعم سوق الاعتماد الإيجاري إلا أنه يمكن أن يمنع من وجود منافسة عادلة بين القطاع الخاص والعام في المستقبل.

- الماتحة لخالل المؤسسات بشروط ميسرة. وتتمثل أهم هذه التوصيات في الآتي:
- الجهات الرسمية منوطه بمسؤولية دعم الاعتماد الإيجاري في الجزائر ما يسمح بتطويره وتوسيع قاعدة مستخدميه سواء من خلال:
 1. تغذية القوانين الخاصة بالاعتماد الإيجاري، خاصة فيما يتعلق بضمان حقوق الدائنين في حالة الإخلال بشروط التعاقد الذي يفضي إلى إجراءات قضائية طويلة ومعقدة. وتوفير الحماية القانونية لشركات الاعتماد الإيجاري خاصة عند استيراد الأصول الرأسمالية من الخارج.
 2. التطرق إلى الجوانب التطبيقية للاعتماد الإيجاري، مثل ميكانيزمات القيمة المتبقية، والأقساط، وكيفية حساب الاتهلاكات، وتكليف العمليه، وعملية إشهاره وأثر إنتهاء عقد البيع على عقد الاعتماد الإيجاري.
 3. ركزت أغلب القوانين على حقوق شركات الاعتماد الإيجاري بشكل موسع مقارنة بحقوق المستأجر الذي عدم حيازته للأصل المموال والانتفاع به دون تملكه ميزة وحضا وضمانا كافيا.
 4. تأهيل النظام المالي والبنكي الجزائري وتحديثه، وخفيفه على تبني الاعتماد الإيجاري ضمن خدماته وتشجيع دخول شركات الاعتماد الإيجاري إلى سوق الأوراق المالية. لقيام شركات الاعتماد الإيجاري وتوسيع نشاطها لا بد من أن يكون قرار التأجير مبنيا على أساس سليمة، وإجراءات احترازية تضمن حقوقها وعلى رأسها:
 5. ضرورة طلب معلومات دورية من المستأجر لمعرفة وضعه المالي وقياس احتمال التخلف عن السداد، يعني أن يكون تقييم لوضعية المستأجر قبل وبعد عملية منح الاعتماد الإيجاري.
 6. إعطاء العوامل غير المالية نصيبها في قرار التأجير خاصة شخصية المستأجر، ومستواه الثقافي، والمبادرة، والقيادة وغيرها من الصفات التي ثبت أن هذا المستأجر قادر على الوفاء بالتزاماته في مختلف الظروف.
 7. تكوين كادر بشري مؤهل ومتخصص في الاعتماد الإيجاري، ودمجهم في برامج تربية متخصصة لتحسين مستوياتهم، إلى جانب الاهتمام بوضع إجراءات عمل مكتوبة تكون مرشدا للموظفين في اتخاذ قرار تأجير سليم:
 8. استحداث مناصب لموظفي استشاريين ذوي خبرة، لتقديم الإرشاد فيما يخص العتاد ذي تكنولوجيا عالية، أو مراقبين عقاريين لعرفة الفرص المتاحة في السوق.
 9. العلاقة في الاعتماد الإيجاري تتعدى المؤجر والمستأجر إلى المورد أو المصنع، هذا الأخير لا بد أن تكون لشركة الاعتماد

10. أعربت عينة الدراسة عن أهمية نشاط المستأجر كمؤثر في قرار التأجير، فالقطاع الذي يعمل به ومركزه التنافسي يأتي كأهم عنصر بنسبة 93.6%. فكلما كان القطاع الذي يعمل فيه المستأجر منتعشا ويقدم فرصا أكثر للنجاح يشجع هذا على قرار التأجير مقارنة بقطاعات خطيرة أو تعانى من ركود، كما أن القطاعات التي تحظى بمساعدات من الجهات الحكومية وفق برامج معينة تكون لها حظوظ أكثر مقارنة بغيرها.
11. كان أضعف تأثير على قرار التأجير العوامل المتعلقة بالضمادات، ويعود ذلك إلى طبيعة الاعتماد الإيجاري كقرض بضمان الأصل المموال، كما أن شركات الاعتماد الإيجاري تعمل على وضع إجراءات إحترازية أخرى لضمان حقوقها، من أهمها الكفالات الشخصية بنسبة 92.4%، أو اللجوء إلى ضمان القروض من طرف الصندوق الوطني لضمان قروض الاستثمار CGCI. وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR. إذ يقوم عمل كل منها على تقديم الضمانات للبنوك، ومؤسسات القرض لتعويض القروض البنكية التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل كل استثماراتها للإنتاج، والخدمات الرامية إلى خلق وتوسيع أو تجديد أجهزة الشركة، وهذا في حالة العجز عن تسديد الديون، وتم تحديد القيمة القصوى للقرض الخاضع للضمان من طرف CGCI بـ 350 مليون دينار جزائري ويتم تعويض ما قيمته 80% من المبلغ المضمون (موقع الصندوق الوطني لضمان القروض).
12. درجة تأثير مختلف العوامل المحددة لقرار التأجير جاءت متقاربة بين نسبة تأييد 68.2% و 84.6%. وهو ما يدل على أن مختلف العوامل تشارك في قرار التأجير دون استثناء، ويمكن ترتيب أهمها على النحو التالي: القرارات الصادرة من بنك الجزائر والجهات الإشرافية، وإلتزام المستأجر بالتزاماته المالية مع مؤسسات مالية أخرى، والسياسة الإنترنationale المتبعة من طرف شركة الاعتماد الإيجاري، ودخول الأصل المموال في النشاط العملي للمستأجر وليس الشخصي، ووجود المستأجر في مركز مالي جيد، والقطاع الذي ينشط فيه المستأجر ومركزه التنافسي، وجود ضمانات أخرى غير الأصل المموال.

التوصيات:

من خلال كل ما سبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات قد تسهم في دعم صناعة الاعتماد الإيجاري في الجزائر وتسهيل التعامل به، وجعله من مصادر التمويل

5. طالبي، خالد (2010-2011). دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
6. طلاحي، سماح (2006-2007)، قرض الإيجار وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (رسالة ماجستير غير مننشورة)، جامعة العربي بن مهيدى، أم البوachi، الجزائر.
7. فيلالي، بومدين (2016). الطبيعة القانونية لعقد الاعتماد الإيجاري (leasing) في ضوء أحكام التشريع الجزائري. مجلة جيل الأبحاث القانونية العمقة، العدد الأول، الجزائر، ص 71-81.
8. قدرى، عبد الفتاح الشهاوى (2003). موسوعة التأجير التمويلي، منشأة المعارف، مصر.
9. محمد، مليء طاهر فرج (2010). العوامل المؤثرة في قرارات الإستثمار لدى المؤجر: دراسة تطبيقية على شركات التأجير التمويلي في مصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 2، ص 335-394.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Administrator of National Banks (1998), *Lease Financing, A-LF*, American United States.
2. Boobyer, Chris (2003), *leasing and asset finance, euro money books*, United Kingdom.
3. Chemmanur, T. & Yan, A. (2000). *Equilibrium leasing contracts under double-sided asymmetric information*, Boston College working paper, 41 pages.
4. Filareto, Marie-Christine. (2004), *les déterminants du taux débiteur exigé par le crédit bailleur*, Revue Economie & prévision, no 162, pp 111-128.
5. Maheu, A. & Maige, C. (1998). *Pratique du crédit-bail mobilier*, France, Éditions d'organisation, 165 pages.
6. Petersen M.A. & Rajan R.G. (1994), *the benefits of lending relationships: evidence from small business data*, the Journal of Finance, Vol 49, Issue 1, pp 3-37.
7. Philipossian, P. (1998). *Le crédit-bail et le leasing : outils de financement locatifs*, Montréal, S.E.F.I Editions, collection Finance, 280 pages.
8. Scholz, Peter (2007), *LEASING A FINANCING ALTERNATIVE FOR SMEs*, Executive Master, Business Administration, IMADEC University, Austria.
9. Smaili, Nabila (2011-2012), *pratique de crédit-bail : analyse de la situation Algérienne*, Thèse de Magister, Université Mouloud Mammeri, Tizi Ouzou, Algérie.

- الأيجاري معلومات مفصلة عنه أو حتى قائمة بالموردين والمصنعين أصحاب الثقة. من أجل جنب أي مشاكل في توريد الأصل الممول .
10. القيام بدراسات استشرافية عامة وخاصة بقطاعات اقتصادية معينة، لتسهيل جيد لحفظة التأجير الخاصة بها؛
- 11.استخدام طريقة التقسيط في عملية منح الاعتماد الإيجاري، خاصة بالنسبة للشركات صاحبة الخبرة في السوق من خلال إعداد قاعدة بيانات تسمح لها بتخفيض تكاليف دراسة الملفات وتسرع العملية وأخذ قرار أفضل.
- 12.تبادل الخبرات بين شركات الاعتماد الإيجاري المحلية وحتى الدولية، بالشراكة مع الإطارات الفاعلة في المجال من أجل تبادل الخبرات .
- 13.إنشاء جمعية مهنية جزائرية خاصة بالاعتماد الإيجاري ترعى مصالحه، من خلال بناء قاعدة بيانات متكاملة عن صناعة الاعتماد الإيجاري في الجزائر وتوفير البيانات اللازمة لتخاذلي القرار وصانعي السياسات:
- 14.التوجه نحو التخصص في نوع معين من الاعتماد الإيجاري الإيجاري خاصية الاعتماد الإيجاري التشغيلي، والاعتماد الإيجاري العقاري الذي تعاني السوق الجزائرية من نقص فادح في هذه المنتوجات المالية.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. بن معاوي، سمحة (2013-2014). أهمية الاعتماد الإيجاري كبدائل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير مننشورة، جامعة الجزائر، 3.
2. بوقلاشي، عماد. كسيرة، سمير (2014). الاعتماد الإيجاري كبدائل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، ص 283-327.
3. وزارة صاحبي، الواسعة (2012). عقد الاعتماد الإيجاري للأصول المنقوله. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، بسكرة، الجزائر، ص 341-360.
4. سعيد، عمر الحاج (2010-2011). دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الاقتصادية بالجزائر: خلال الفترة 2000-2008. (رسالة ماجستير غير مننشورة)، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

10. Steven, A. Sharpe, Hien H. Nguyen (1995), *Capital market imperfections and the incentive to lease*, *Journal of Financial Economics*, Vol 39, Issues 2, pp 271–294.

11. Yahia, Lydia (2013), *Le leasing en Algérie*, revue L'éco, n°60, Algérie, p 54 .

ثالثاً- المواقع الإلكترونية:

1. www.alifleasing.net/eng/news1.htm
2. www.albaraka-bank.com
3. www.abef-dz.org
4. www.alsalamalgeria.com
5. www.housingbankdz.com
6. <http://www.cgci.dz>